

التوزيع: الجمهور العام  
٧ مارس ٢٠١٨  
النسخة الأصلية: اللغة الإنجليزية

المجلس التنفيذي  
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٨  
من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٨، نيويورك  
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت  
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨  
(من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٨، نيويورك)

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	I. المسائل التنظيمية
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢	II. بيان مقدم من مدير البرنامج والبرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها
٥	III. التقييم
٦	IV. صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
٧	V. متطوعو الأمم المتحدة
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٨	VI. بيان مقدم من المدير التنفيذي والبرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها
١١	VII. التقييم
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٢	VIII. بيان مقدم من المدير التنفيذي
	الجزء المشترك
١٤	IX. توصيات مجلس مراجعي الحسابات

## I. المسائل التنظيمية

١. عُقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد رَحَّبَ رئيس المجلس الجديد المنتخب بجميع الوفود، ووجه الشكر للرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على قيادتهم والتزامهم بعمل المجلس في عام ٢٠١٧. وقدم التهنئة لأعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.

٢. وفقاً للقاعدة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٧:

الرئيس:	سعادة السيد جاغديش دي كونجول	(موريشيوس)
نائب الرئيس:	سعادة السيد شولي جو بارك	(جمهورية كوريا)
نائب الرئيس:	سعادة السيدة بيسيانا كادار	(ألبانيا)
نائب الرئيس:	السيد توماسي بليير	(أنتيغوا وباربودا)
نائب الرئيس:	السيد دومينيك فافر	(سويسرا)

٣. وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته الأولى العادية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/L.1)، ووافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ (DP/2018/1) والدورة الخاصة لعام ٢٠١٧ (DP/2018/2). اعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/CRP.1) ووافق على خطة العمل الأولية للدورة السنوية لعام ٢٠١٨.

٤. ترد القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧ في الوثيقة DP/2018/3، المتاحة على [الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي](#).

٥. ووافق المجلس التنفيذي في القرار ٩/٢٠١٨ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٨	من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيو لعام ٢٠١٨ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨:	من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر لعام ٢٠١٨

## II. الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### بيان مقدم من مدير البرنامج والبرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها

٦. وجه مدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، في كلمته أمام المجلس التنفيذي (المتاحة على [الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي](#))، الشكر للرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على التزامهم ودعمهم في عام ٢٠١٧، وقدم التهنئة للرئيس ونواب الرئيس الجدد المنتخبين لعام ٢٠١٨. كما لفت الانتباه إلى أن قرارات الإصلاح المهمة التي قد تُتخذ في عام ٢٠١٨ اعتمدت على رؤية الأمين العام الواردة في تقريره، وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتقديمها في خطة عام ٢٠٣٠ (A/72/684-E/2018/7)، المثبتة في استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ عن الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/RES/71/243). ويشكلان معاً ركيزة السياسات الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي وعملياته. وأكد على أن المنظمة مستعدة، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء؛ للتصدي للتحديات الإنمائية والإنسانية المعقدة في العالم.

٧. جعلت الخطة الإستراتيجية الجديدة، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتبوأ مكانته كركيزة أساسية لإصلاح الأمم المتحدة. استعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت إشراف الأمين العام لمتابعة الدور القيادي لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. وتضمن ذلك الأعمال الجارية مع الجهات الفاعلة الإنسانية، واللجنة المشتركة للتوجيه المنشأة حديثاً لتطوير التعاون الإنساني والإنمائي. استناداً إلى الفصل المشترك للخطة، سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٨. انتقل مدير البرنامج إلى مسألة التمويل، وأكد على أن المساهمات العادية (الأساسية) في عام ٢٠١٧، التي بلغت ٦١٢ مليون دولار، كانت أقل بشكل طفيف من الأرقام المسجلة في عام ٢٠١٦، ممثلة تغير محمود من التراجع التدريجي للأعوام السابقة. وظلت الموارد (غير الأساسية) الأخرى ثابتة عند مبلغ ٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٧، مع زيادة مساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف بنسبة ١٣ بالمائة، وزيادة في المنح والقروض المقدمة من المؤسسات المالية الدولية بنسبة ٦٠ بالمائة. كما شهدت نوافذ تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة بنسبة ٥٧ بالمائة منذ عام ٢٠١٦. حددت الخطة الإستراتيجية، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١، أولوية توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال النهج الابتكارية في حين لا تزال المنظمة تُعول على التزام الدول الأعضاء بالتمويل الأساسي المرن الذي يمكن التنبؤ به.

٩. شدد مدير البرامج على التزام المنظمة بتحسين نموذج الأعمال الخاص بها وقطع شوطاً مهماً في ثلاثة مجالات: (أ) السعي إلى أهداف استرداد التكاليف التي تتماشى مع قرارات المجلس؛ و(ب) إعادة تركيز شراكات القطاع الخاص بما يتجاوز التمويل للعمل مع الحكومات لتحقيق النتائج؛ و(ج) تحفيز الابتكار في البرمجة والتعليمات. ويُعد هدف المنظمة لتحقيق المشاركة

المستمرة والشراسة مع المجلس التنفيذي من خلال الحوار الذي يتسم بالانظام والنزاهة وروح المبادرة جزءاً لا يتجزأ من هذا النموذج. سيطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس على عرض تفصيلي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨.

١٠. تشديداً على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، أكد مدير البرنامج مجدداً على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة الدول التي يشملها البرنامج في تحسين المساواة بين الجنسين، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة. حددت إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المساواة بين الجنسين، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١، المخصصة للتقديم في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨، الخطة المؤسسية لدمج النوع الاجتماعي في الأعمال الإنمائية والتزامها بتحديد نتائج المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها ورصدها. على نحو مماثل، سلط الضوء على مدى التقدم المحرز نحو التكافؤ بين الجنسين في المناصب داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الرغم من الإقرار بضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات للقضاء على أوجه التباين، خاصة في المناصب الرفيعة. أكد على أهمية تحسين جودة مكان عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضمان تمتع جميع الموظفين بتكافؤ فرص الوصول إلى المناصب. كما ركز على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزاماً تاماً بإستراتيجية عدم التسامح مطلقاً مع التحرش في مكان العمل، والاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يتبعها الأمين العام، داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمعات التي يخدمها على حد سواء.

١١. التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشفافية والمساءلة وأضفى قيمة كبيرة لاستقلال مكتب التقييم المستقل (IEO) ونزاهته. وقد لاحظ مدير البرامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل تخصيص الموارد اللازمة لمكتب التقييم المستقل لتنفيذ خطة عملها، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٢. عبر أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي لعمل المنظمة ودورها الفريد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف الإنمائية المستدامة. وللتشديد على أهمية الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ والترحيب بتقرير الأمين العام، لا يزال أعضاء المجلس يعتبرون أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤدي دوراً قيادياً رئيسياً في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولاحظوا أن الخطة الإستراتيجية الجديدة للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١ جعلت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موضع الركيزة الأساسية لاستجابة الأمم المتحدة المتكاملة لخطة عام ٢٠٣٠ والأهداف على الصعيد القطري، كما هو موضح في الفصل المشترك، ومنحته الأدوات اللازمة لإنشاء نظام مُدعم ومستدام لنظام المنسق المُقيم. طلبت مجموعة من الوفود توضيحاً بشأن كيفية تأثير الأنظمة الأساسية المعنية بالتكامل المقترحة على تقسيم العمل بين الوكالات في نظام المنسق المُقيم وتحسين تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استناداً إلى ميزاته التنافسية، بينما طلبت مجموعة أخرى تقديم تفاصيل حول المجلس المشترك المقترح، والتمويل المُجمع وقنوات الإبلاغ عن المُنسق المُقيم/الممثل المُقيم.

١٣. أكدت بعض الوفود على دور المنظمة في تحفيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تركز على الوقاية، وترتكز على مواجهة الأسباب الجذرية للنزاع. كما لاحظوا أن ولاية المنظمة، والحضور القطري المكثف، والخبرة في مجال بناء المؤسسات جعلها في موضع رابط الأمم المتحدة بين السلام والهيكل الأمني والنظام الإنمائي. وشددت الوفود الأخرى على أن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ هو جوهر تنسيق منظومة الأمم المتحدة والإصلاح، وأنه استند إلى التعاون الذي يتسم بالشفافية والشمول، ويتمثل هدفه النهائي في القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. كما أكدت على أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في الأنشطة الإنسانية وأنشطة حفظ السلام بطريقة تراعي كل سياق. كان هناك دعم عام لحلول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المميزة كوسيلة لإنجاز الأهداف، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، وتقوية الحوكمة، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

١٤. أكدت مجموعة من الوفود على أن السيطرة الوطنية كانت المُحرك الرئيسي للخطة الإستراتيجية للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١، واستلزم تنفيذها المشاركة القوية للدول الأعضاء على الصعيد القطري. ناشدت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواصلة مشاركته الفعالة والبناءة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيد الوطني لمواءمة البرامج السياسات مع السياسات والخطط الوطنية. تُعلق المجموعة أهمية كبيرة على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحقيق الأهداف. أبرزت هذه الوفود القوة المتنامية لاقتصاديات الجنوب، وأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحفيز الاقتصاد العالمي وتعددية الأطراف لخطة عام ٢٠٣٠ والأهداف. وبالإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب المتمثل للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب ولا يحل محله، اعترفوا أن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين دول الجنوب باعتباره المنسق العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٥. رحبت الوفود بشكل عام بتركيز نموذج الأعمال الجديد على درجة أكبر من الكفاءة والفعالية المؤسسية. وطلبت أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو وثيق مع المجلس في ابتكار خطة نموذج الأعمال. أعربت مجموعة الوفود مجدداً عن حاجتها إلى هياكل تمويل جديدة تبين التكاليف الفعلية والمرونة وقابلية التنبؤ المُحفزة. قدّم اقتراح تحسين الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم في عام ٢٠١٨ فرصة لزيادة الالتزام بتمويل الميزانية المتكاملة. حث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة العمل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ لضمان أن معدلات استرداد التكاليف عكست التكاليف الفعلية بشكل أفضل ولإستخدامها في تحسين جودة التمويل بروح من المساءلة والشفافية الأكبر.

١٦. أكدت مجموعة من الوفود من البلدان متوسطة الدخل والدول النامية الجزرية الصغير على أن معدلات استرداد التكلفة يجب أن تراعي مراحل التنمية والضعف المختلفة للبلدان وتأثيرها في الموارد الرئيسية. يجب ألا يحدد إصلاح الأمم المتحدة، الذي يركز على تقوية الركائز المتكاملة للتنمية المستدامة، تركيزه أو تمويله عن التنمية، ولا يضعف دور الدول الأعضاء أو عمل النظام الإنمائي. والتمست الوفود الوضوح بشأن مدى تأثير الاقتراحات التي تتبادى بفصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

عن نظام المنسقين المُقيمين في الموارد المالية للمنظمة والدور القيادي. وكذلك أكدت على ضرورة تعزيز المكاتب متعددة الأقطار ودمج مبادئ مسار ساموا وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً في جميع مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٧. لا يزال وضع التمويل يمثل مصدر قلق بالغ؛ إذ أشار أعضاء المجلس إلى أن استمرار عدم التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية يمثل خطراً محتملاً يهدد قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ ولايته وجدول الأعمال لعام ٢٠٣٠. دعت الوفود الأعضاء للامتثال للالتزامات التمويلية، بالنسبة للدول القادرة على ذلك، ومضاعفة إسهاماتهم في الموارد الأساسية. وتمت ملاحظة، أن الموارد الثابتة الأساسية الكافية متعددة السنوات، تعد عنصرًا رئيسيًا في استقلالية المنظمة وموضوعيتها. بالإضافة إلى أنها أكدت على تقديم الدعم لتعبئة الموارد المحلية، بناءً على طلب الدول الأعضاء في البرنامج، يُعد دعمًا إضافيًا، وليس بديلًا عن، التمويل الكافي والمناسب لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. حث أعضاء المجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة البحث عن سبل؛ لِيُعد قواعده تمويله. اقترح الأعضاء أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوافز مغزية لكل من الجهات المانحة التقليدية والناشئة من خلال تحسين رويتها والإبلاغ عن النتائج بصورة أفضل.

١٨. ردًا على ذلك، أكد مدير البرامج على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان يُخطط لسيناريوهات إصلاح الأمم المتحدة المختلفة أثناء المضي قدمًا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١. ولكنها لن تتوقع نتائج الإصلاحات التي تتطلب موافقة الدول الأعضاء. ومدى تأثير الإصلاح على التوظيف والتمويل والعمليات غير واضح، بالإضافة إلى إشراك الإدارة للمجلس بناء على اعتبارات الميزانية. لكنه أكد على أن الإصلاحات المتوقعة مستمدة من الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات والتقييمات. وفي الوقت ذاته، سيمضي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدمًا بروح من التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، التي تركز على المبادئ والاتفاقيات الموجودة في الفصل المشترك. أقر مدير البرامج بأهمية ربط التمويل بالأداء، في إطار معايير المسؤولية الجماعية ومبادئ تعددية الأطراف، أثناء إعادة التأكيد على الحاجة إلى التمويل الأساسي الذي يمكن التنبؤ به. بالإضافة إلى تأكيده على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل دعمه لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين دول الجنوب ودمج التعاون فيما بين دول الجنوب في جميع أعماله، اعتمادًا على قاعدة المعارف العالمية. سيستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال نموذج أعماله المنفتح، مراعيًا الفعالية من حيث التكلفة والتقديم والكفاءة، ونقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى منصة رقمية بالتعاون مع شركائه.

#### البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها

١٩. عرض مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيابةً عن المدير المعاون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البند وقدم لمحات عامة منفصلة حول: (أ) البرامج الإقليمية الخمسة لأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية ومنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ (ب) ١٠ برامج قطرية؛ و(ج) برنامج قطري مشترك واحد. طرح المديرين الإقليميين في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية وأوروبا واتحاد الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تفاصيل حول البرامج الإقليمية من المنظور الإقليمي وقدموها، بالإضافة إلى البرامج القطرية للدول: بوركينا فاسو، والجبل الأخضر (وثيقة البرنامج القطري المشترك)، وجيبوتي، ومصر، والغابون، وغانا، والأردن، وموريتانيا، وميانمار، وباكستان، والصومال.

٢٠. رحب أعضاء المجلس بالعملية التشاركية التي اتبعتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطوير البرامج الإقليمية. وأكدوا على أن الدول الواقعة في الإقليم نفسه تواجه تحديات مشتركة تتطلب نهجًا مختلفًا للتطوير. كما شددوا، في السياق الإقليمي، على أهمية ما يلي: السيطرة الوطنية، والمسؤولية الوطنية لقيادة الجهود الإنمائية، وبناء القدرات الوطنية، وتقوية الاقتصاديات الوطنية والإقليمية، والتخفيف من مواطن الضعف، وتعزيز تمكين المرأة والبيئة والسلام والعدل والأمن والتعاون فيما بين دول الجنوب. علق أعضاء المجلس الذين كانت برامجهم القطرية جاهزة لمراجعة المجلس وموافقته على البرامج من المنظور الوطني. كما أبرزوا العملية التشاركية التي اتبعوها عند وضع البرامج القطرية على الرغم من التأكيد على أهمية السيطرة الوطنية والاحتياجات، وإنجازات شركائهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري. وفي أثناء دعم اقتراحات الإصلاح بالأمم المتحدة، عبرت بعض الوفود عن قلقها إزاء تأثيرها المحتمل على تمويل البرامج القطرية.

٢١. وفقًا لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، استعرض المجلس التنفيذي وثائق البرنامج القطري للدول التالي ذكرها، ووافق عليها: بوركينا فاسو (DP/DCP/BFA/3 and Corr)، (١)، جيبوتي (DP/DCP/DJI/3)، ومصر (DP/DCP/EGY/3)، والغابون (DP/DCP/GAB/3)، وغانا (DP/DCP/GHA/3)، والأردن (DP/DCP/JOR/3)، وموريتانيا (DP/DCP/MRT/3)، وميانمار (DP/DCP/MMR/2)، وباكستان (DP/DCP/PAK/2)، والصومال (DP/DCP/SOM/3)، بالإضافة إلى البرنامج القطري المشترك للرأس الأخضر (DP/FPA/OPS-) (ICEF/CCPD/2018/CPV/1).

٢٢. استعرض المجلس التنفيذي وثائق البرنامج الإقليمي لأفريقيا (DP/RPD/RBA/4)، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (DP/RPD/RAP/3)، والدول العربية (DP/RPD/RAS/4)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RPD/REC/4)، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (DP/RPD/RLA/3 and Corr). (١).

### III. التقييم

٢٣. قدم المدير ومكتب التقييم المستقل (IEO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة عمل مكتب التقييم المستقل، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/4)، وقدم المدير ومكتب دعم البرامج والسياسات استجابة الإدارة.

٢٤. وفيما يتعلق بالتدخل الوحيد، رحبت مجموعة مكونة من ١٧ وفداً بأول خطة تقييم متعددة السنوات، وتقييمات البرامج القطرية المقررة للمكاتب القطرية المحددة لتقديم البرامج القطرية للمجلس – الخطوات الرئيسية لدعم مسؤوليات المجلس الرقابية. شجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المزيد من مشاركة الدول الشركاء في عملية التقييم للبرنامج القطري وتقييمات المشروعات غير المركزية. وعلقت على ثلاثة مجالات تحديداً: التقييمات غير المركزية، والتقييمات المشتركة، ونُهج على نطاق المنظومة، وعمليات تخصيص الموارد.

٢٥. رحبت المجموعة باستعراض مكتب التقييم المستقل لتقييم الجودة وعمليات التقييم غير المركزية لعام ٢٠١٦. وعلى الرغم من إقرارهم بالتقدم المُحرز منذ استعراض عام ٢٠١٤ لسياسة تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبرت الوفود عن قلقها إزاء ١٧٠ تقييمًا تم استعراضهم؛ إذ حصل ما يزيد عن ثلثي تقييمات على تصنيف "مرضٍ تمامًا"، وتلقى ٤٤ تقييمًا تصنيف "غير مرضٍ". والتمست المجموعة الوضوح بشأن كفاءة المقيمين، المحددة مسبقاً كأحد المجالات اللازم تحسينها، التي أدت إلى إجراء تقييمات أقل من المرضية، وفي تلك الحالة، سواء أشارت إلى ثغرات عمليات الشراء أم لا. شجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع أهدافاً لتحسين جودة التقييمات غير المركزية، والإدارة للعمل على نحو وثيق مع مكتب التقييم المستقل لضمان الاستقلال والصلاحية. كما حثت على زيادة التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بشأن ضمان جودة التقييمات غير المركزية وفقاً لإرشادات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديدة، وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دمج القضايا الشاملة على نحو أفضل في تقارير التقييم، ودعم الأقاليم التي تواجه التحديات الأكبر في جودة تقارير التقييم غير المركزية.

٢٦. رحبت المجموعة بهدف مكتب التقييم المستقل المتمثل في تحقيق أقصى قدر من التنسيق والأنشطة المشتركة مع وحدات الرقابة المستقلة الأخرى، داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي جميع أنحاء مجتمع التقييم والرقابة على حد سواء. وأكدت على أن الأهمية الشديدة للنهج التعاونية في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. ودعت خطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم كل من الحافظات الأوروبية باعتبارها مجموعة، والمجالات المواضيعية المحددة للتعاون المستقبلي. وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توضيح خططها للتقييمات المواضيعية، وركزت على الفعالية المؤسسية وربط الموارد بالنتائج، وعلى إدراج خطة عام ٢٠٣٠ بشكل أكثر وضوحاً في التقييمات المؤسسية. دعت المجموعة مكتب التقييم المستقل لتوضيح كيفية المشاركة في وحدات التقييم في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتقييم الفصل المشترك. كما أنها اقترحت إجراء المنظمات الأربعة تقييمًا مشتركاً يتضمن التوصيات الفردية لكل وكالة، واقترحت دمجها في خطة العمل للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١. شجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاضطلاع بدور أكثر تفاعلاً في البحث عن فرص لإجراء التقييمات المشتركة على الصعيد القطري، ومكتب التقييم المستقل لدعم وحدة التقييم المستقل على نطاق المنظومة التي اقترحتها الأمين العام، والعمل معها على نحو وثيق.

٢٧. شددت المجموعة على أهمية تخصيص الموارد الكافية لأداء مهمة التقييم. ورحبت بميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة إلى مكتب التقييم المستقل وبنود الميزانية للتقييم والتدقيق. وأشارت إلى قلقها في عام ٢٠١٦ بشأن تخصيص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنصف نسبة ١ بالمئة فقط التي حددتها سياسة التقييم، وطلبت الوفود توضيح تخصيص الإجمالي للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١، وما إذا كانت ميزانية مهمة التقييم الكاملة قد تزايدت أيضاً أم لا. كما التمس التقييم على تفاصيل مدى مساهمة سياسة استرداد التكاليف المنسقة في التقييمات، وكيفية تأمين التسويات لموارد كافية. وبملاحظة نتيجة تقدير جودة التقييمات اللامركزية بشأن انخفاض معدلات التغطية للتقييمات اللامركزية في منطقة الحوكمة، عند مقارنتها بالمستوى الحالي للنفقات، التمس المجموعة توضيحاً لخطط إنهاء قائمة التقييمات المُلحقة بخطة العمل، وألقت الضوء على اهتمامها بتقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع نشوب النزاعات والتعافي منها في أثناء مدة الخطة الاستراتيجية الحالية.

٢٨. ردًا على ذلك، أبرز المدير ومكتب التقييم المستقل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستثمارات المهمة لعام ٢٠١٧ لارتفاع جودة التقييمات اللامركزية والقدرات والإمكانات غير المُحققة لمسؤولي الرصد والتقييم الذين يعملون على المستوى اللامركزي. ولمعالجة هذه المسألة مباشرة، عمل مكتب التقييم المستقل، بالتعاون مع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تحقيق مستوى أكبر من الاحترافية بين المسؤولين على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك خطط عام ٢٠١٨ الهادفة إلى إشراك مجموعة تقييم الأمم المتحدة في إعداد التدريب. توقع المدير أن التمويل الإضافي المخصص لمكتب التقييم المستقل سيضمن الموارد اللازمة لمتابعة هذه الأنشطة. ومع ذلك، أكد على الحاجة إلى التوقعات الواقعية بشأن جودة التقييمات اللامركزية، مقارنةً بالتقييمات المركزية. تكمن أهمية التقييمات اللامركزية في كونها مراجعات على مستوى المشروعات، وبهذه الطريقة، حققت الغرض منها. كانت لنوعي التقييمات – المركزية واللامركزية – أغراض مختلفة ولكنها مهمة. وكبدأ عام، تناول التقييم الأول المسألة، بينما تناول التقييم الأخير التعلم. وفيما يتعلق بتصنيف التقييمات غير المركزية على أنها "غير مرضية" بنسبة كبيرة، أشار إلى أن النتائج تأثرت بعمليات المراجعة التي أجريت على أدوات التقييم، وزيادة التدقيق في التقييم، ومراعاة تزايد أعداد التقييمات غير المركزية. صرح مكتب التقييم المستقل بأنه سيقدم تحديداً حول تنفيذ التوصيات في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨، مما يقدم تحليلاً أفضل بشأن ما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة تعليمية أم لا. ذكر المدير، فيما يتعلق بخطة تقييم الفصل المشترك، أن المناقشات قد بدأت مع مكاتب تقييم المؤسسات المعنية. وإدراكاً

للتحديات التي تواجه إجراء تقييمات مشتركة، ستعمل مكاتب التقييم مع مجالسها المعنية؛ لمعرفة كيفية إجراء تقييم الفصل المشترك بأفضل طريقة ممكنة. كما أكد على أن التغطية المعززة لتقييمات البرامج القطرية المستقلة كانت ممكنة بفضل إجراء هذه التقييمات بكفاءة أعلى. صرح قائلاً، فيما يتعلق بمسألة الشفافية ذات الصلة، أن جميع التقييمات كانت متاحة للعام، ومتوفرة بسهولة لأعضاء المجلس من خلال مركز موارد التقييم.

٢٩. ألقى المدير ومكتب دعم البرامج والسياسات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على أن الفصل المشترك ينص على أن مجالات التعاون الستة بين المنظمات، ومنها المبادرات المشتركة التي ستقيمها المنظمات على نحو مشترك من بداية دورة البرامج إلى نهايتها. ولاحظ، فيما يتعلق بالموارد، أن نسبة ٠,٤٤ بالمائة في عام ٢٠١٦ كانت مجرد جزءاً من نفقات التقييم، عند حسابها إلى جانب الرصد، وصل إجمالي النفقات إلى أعلى من ١ بالمائة قليلاً. وأوضح، فيما يتعلق بكفاءة المقيمين وتأثيرها في تدني جودة التقييمات غير المركزية وتصنيفها بنسبة عالية كتقييمات 'غير مرضية'، أن: (أ) المقيمين أجروا تقييماً رأسياً ولكنه لم يتناول المسائل الشاملة؛ و(ب) افتقار توصيات المقيمين المقترحة إلى الفائدة أو الجدوى بسبب قيود الموارد؛ و(ج) المشروع الخاضع للتقييم يشكل مصاعب تواجه عملية التقييم، على سبيل المثال، نقص الأدلة النوعية أو الكمية. ولمعالجة تلك المسائل، سيرحس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تجنب إعادة تعيين المقيمين الذين أجروا تقييمات رديئة الجودة، والعمل معهم على نحو أوثق منذ بدء عملية التقييم.

٣٠. اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم ١/٢٠١٨، خطة عمل مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١.

#### IV. صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣١. عرض المدير المعاون لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند مع إلقاء الضوء على علاقة العمل الوثيقة بين المنظمة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على النحو المبين في الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١. قدمت الأمانة التنفيذية لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الإطار الإستراتيجي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/5). وأكدت على كيفية استناد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق إلى مزاياهم النسبية، وكيفية تقديم دورة التخطيط الجديدة لإمكانيات هائلة لتعميق هذا العمل من خلال نهج متكامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنابر القطرية. استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية معاً جذب مزيد من الاستثمارات وتعزيزها في أقل البلدان نمواً وضمن نشر حلول التمويل في الدراسات الاستقصائية العنقودية متعددة المؤشرات التي ساهمت في التعلم المتبادل عبر البلدان. استهدف الإطار الإستراتيجي لعام ٢٠١٨-٢٠٢١، تأكيداً على أهمية الاضطلاع بأعمال التمويل للفقراء، التداخل بين الهدف ١٧ (وسائل التنفيذ) والهدف ١ للتغلب على الفقر والإقصاء وعدم المساواة. وألزم الإطار الجديد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بمواصلة العمل كحاضنة للتمويل، مقدماً خبرته في الدمج المالي وتمويل التنمية المحلية. وناشدت الدول الأعضاء بمواصلة تمويلها للموارد الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والتي تعد بالغة الأهمية لقدرتها على تنفيذ ولايتها.

٣٢. رحب أعضاء المجلس بالعملية الاستشارية المتبعة في تصميم الإطار الإستراتيجي، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١. وعبروا عن الدعم القوي لتركيز الصندوق المستمر على الهدف ١، وهو مساعدة أقل البلدان نمواً على محاربة الفقر وعدم المساواة والإقصاء، والهدف ١٧، وهو تنشيط الشراكة العالمية من خلال الدمج المالي وتمويل التنمية المحلية. أثناء إلقاء الضوء على تعرض أقل البلدان نمواً بصفة خاصة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية، عبروا عن سعادتهم بأن الإطار الجديد ساهم في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً، وخطة عمل أديس أبابا، وجدول الأعمال لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ورحبوا بتنويع الصندوق للأدوات المالية، الأمر الذي ساعد في تخفيف المخاطر التي تواجه أقل البلدان نمواً، وأثروا على نهج التنفيذ المنظم للكيانات والمجتمعات الذي يسترشد بتحديد الأولويات الوطنية والقدرات المحلية الممكنة. وقدروا عملها في دعم الحكومات المحلية لتحقيق الأهداف، ودمجها للنهج الشاملة المتعلقة بتمكين المرأة في جميع مجالات عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٣٣. الفتت الوفود الانتباه إلى نهج الصندوق المحفز والابتكار لتوسيع نطاق التمويل إلى المناطق الريفية والمناطق والفئات المحرومة في أقل البلدان نمواً. ولاحظت أن الصندوق أدى دوراً فريداً في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لقدرته على مواجهة المخاطر، الأمر الذي يمثل أهمية بالغة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، طبقاً لجدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة. أثنت الوفود على تصدي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للتحديات التي تواجه الدول النامية الجزرية الصغيرة، وعمله في تقديم مثال جيد على كيفية عمل البرامج المشتركة بفعالية، خاصةً نحو الشمول المالي. كما أعربوا عن سرورهم لرؤية التركيز القوي على الابتكارات التكنولوجية وابتكارات التمويل التي استجابت لرؤى سلوك العملاء، والالتزام بالاستفادة من التقييمات وتطوير نهج لتقييم التأثير والتقييم المواضيعي التي وضعت الآثار طويلة الأجل للحصول على التمويل بشأن النساء والفتيات في الاعتبار. وتوقعوا أن يؤدي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دوراً رائداً في تحسين الطرق لقياس تأثير التطوير. رحبوا أيضاً بالدور المتزايد للشراكات، ومنها الشراكات ذات الطابع الخطير في عمل الصندوق، خاصةً الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية، التي تُعد بالغة الأهمية للتغيير الفعال والدائم. وشجعوا منظمات الأمم المتحدة الإنمائية للتعاون مع الصندوق ودعمه.

٣٤. شددت الوفود على أهمية التمويل الكافي والأساسي متعدد السنوات والذي يمكن التنبؤ به؛ لضمان قدرة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تنفيذ ولايته، ودعت الدول الأعضاء القادرة على القيام بذلك لزيادة المساهمات لموارد الصندوق الرئيسية. وقدمت الدعم الكامل لحشد الأموال الإضافية من خلال نهجها الابتكارية، ومن خلال القطاع الخاص، ومجموعات الاستثمار المؤثرة. كما أكدت الوفود على التعاون فيما بين دول الجنوب، باعتباره مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً دعم طموحات أقل البلدان نمواً لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. وأيدت الوفود دعم الصندوق للبلدان المشتركة في التعاون فيما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال حلول التمويل المحلية. رحبت الوفود الأخرى بعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ لضمان انتقال سلس للبلدان الأقل نمواً التي خرجت من هذه الفئة، مع تقديم مسارات التنمية الشاملة والدعم المستمر لهم.

٣٥. ردًا على ذلك، رحبت الأمانة التنفيذية لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بتعليقات الوفود ودعمها القوي المستمر، وبصفة خاصة استعدادها واستعداد شركائها للعمل مع الصندوق لفتح مجالات للمخاطرة والتجربة والتعلم. حقق نموذج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية نجاحًا؛ نظرًا لاستعدادا شركاء البلدان الأقل نمواً لسياسات الانفتاح والمجال التنظيمي حتى يتسنى لهم التجريب في مجالات، مثل: التمويل الرقمي. تطلع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى التعاون المستمر مع أعضاء المجلس والشركاء.

٣٦. أحبط المجلس التنفيذي علمًا بالإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/5).

## V. متطوعو الأمم المتحدة

٣٧. قدم المدير المعاون ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البند لتأكيد مركزية شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة والعمل التطوعي، ليس فقط لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ بل أيضًا الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١ ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا. قام المنسق التنفيذي ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة بدوره في تقديم الإطار الاستراتيجي الجديد لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/6). وألقي الضوء على عملية مشاركة برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى في وضع الإطار الجديد وضمان تدعيم خطة عام ٢٠٣٠ والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦. ركز الإطار الجديد على تقديم نتيجتين: أولاً، دعم الدول الأعضاء في وضع البرامج والسياسات والقوانين التي عززت العمل التطوعي، وتعزيز العمل التطوعي من خلال تبادل المعرفة، وتوسيع نطاق الفرص التطوع للأشخاص، وتكامل العمل التطوعي. ثانيًا، حدد الإطار وضع برنامج متطوعي الأمم المتحدة لدعم شراكة الأمم المتحدة مع متطوعي الأمم المتحدة على نحو أفضل لتطوير القدرات الوطنية من خلال التطوع، ولتقديم حلول التطوع لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عبر التعاون فيما بين دول الجنوب. كان برنامج متطوعي الأمم المتحدة جاهزًا للإصلاح وفي الغرض الخاص به.

٣٨. رحب أعضاء المجلس بالإطار الاستراتيجي الجديد، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الذي استند إلى الإطار السابق، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتركيزه على بناء القدرات الوطنية ودعم تحقيق جدول الأعمال لعام ٢٠٣٠، خاصةً القضاء على الفقر باعتباره أولوية قصوى. أثنوا على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لاتباعه عملية تتسم بالشفافية والشمول عند وضع الإطار الجديد، ورحبوا باستجابته للتقييمات الخارجية الخاصة بالإطار السابق. أعربوا عن سرورهم أيضًا بعلاقة العمل القوية المستمرة والمكاملة بين برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا. أكدت الوفود على أن العمل التطوعي كان أمرًا رئيسيًا في الوفاء بالوعد المتمثل في الأهداف الإنمائية المستدامة، واعتبروا الإطار الجديد يتميز بالتموج ولكنه واقعي. وشددت كذلك على ولاية المنظمة المحدد لحشد المتطوعين للعمل كجهة لتقديم الخدمات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشمل ذلك ولاية برنامج متطوعي الأمم المتحدة للعمل كمنظم اجتماعات للمناقشة العالمية بشأن العمل التطوعي في الجنوب. أثنت الوفود على دور أمانة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في خطة تنفيذ الولاية لدمج العمل التطوعي في السلام والتنمية.

٣٩. رحبت الوفود باضطلاع برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عملية التحول في عام ٢٠١٧ حتى تلائم المنظمة الغرض المنشود، ولاحظوا في هذا الشأن أن تركيز الإطار الجديد على الفعالية المؤسسية، التي تعتمد على برنامج المنظمة التشغيلي والمعنى ببناء القدرات الحالي المتميز. أقرروا باستجابة الإطار الجديد لعمليات إصلاح الأمم المتحدة، خاصةً فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية في مجال يتسم بميزة تنافسية قوية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، والدعم للتعاون فيما بين دول الجنوب؛ ولوحظ أنه يجب على متطوعي الأمم المتحدة العمل مع النظراء الحكوميين على نحو وثيق بشأن التعاون فيما بين دول الجنوب؛ لتجنب ازدواجية الجهود. عبرت الوفود عن سرورها بمشاركة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في الفصل المشترك للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطبقة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشجعوا برنامج متطوعي الأمم المتحدة على المشاركة الكاملة في تنسيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ودعم جدول أعمال الأمين العام للإصلاح. كما أثنت الضوء على المسؤولية التي وضعها الإطار الجديد على الشراكات، ومنها علاقات متطوعي الأمم المتحدة المميزة مع مجموعات المتطوعين في المجتمع المدني، ودعوا برنامج متطوعي الأمم المتحدة للاضطلاع بتخطيط العمل التطوعي على المستوى الوطني كوسيلة لتحفيز العمل التطوعي بشكل أكبر على المستوى المحلي.

٤٠. عبرت الوفود عن دعمها القوي لجهود برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتعزيز استدامة مساهمات المتطوعين المحليين في وضع الأهداف وتنفيذها، خاصة في سياقات الأزمات. وأشير إلى بقاء المتطوعين في كثير من الأحيان أثناء التحول إلى التنمية، وتحملهم مسؤولية وضع تدابير وقائية لحالات الطوارئ في المستقبل. ولهذا، رأت الوفود إمكانات هائلة لمتطوعي الأمم المتحدة في معالجة التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وحركات الهجرة واللجوء، وتحديات المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الشيخوخة. كما كان هناك دعماً كبيراً لعمل متطوعي الأمم المتحدة في مواجهة تحديات الدول الأقل نمواً والدول الجزرية النامية الصغيرة.

٤١. رحبت الوفود بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحفاظ على مستوى تمويلها الأساسي المقدم إلى متطوعي الأمم المتحدة ضمن الإطار الاستراتيجي، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١. أقرت بالجهود المتضافرة لمتطوعي الأمم المتحدة لتبرير العمليات في مواجهة قيود الميزانية وإلغاء مركزيتها، وجهودها لتنويع التمويل الإضافي وتأمينه عن طريق توسيع نطاق شراكاتها. أكد أعضاء المجلس على أهمية المساهمات متعددة السنوات التي يمكن التنبؤ بها في الموارد الأساسية، وشجع الدول الأعضاء، القدرة على القيام بذلك، على زيادة المساهمات في برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبصفة خاصة في صندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة، الذي أتاح لمتطوعي الأمم المتحدة تلقي تمويل غير مخصص لدعم تقديم الإطار الجديد. كما دعا الدول الأعضاء إلى التأكد من احتفاظ العمل التطوعي بقيمة كبيرة داخل الأمم المتحدة. و التمسوا توضيحاً بشأن كيفية قيام متطوعي الأمم المتحدة بإبلاغ المجلس بالإطار الجديد، ووقت القيام بذلك.

٤٢. ألقى ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) الضوء على أنه كان أحد أكبر الداعمين لانتشار متطوعي برنامج متطوعي الأمم المتحدة في ٧٣ دولة وعملهم في مجالات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ذات الأولوية. شكّل متطوعي برنامج متطوعي الأمم المتحدة الوطني الثلاثين تقريباً، وكانت نسبة النساء بينهم حوالي ٥٥ بالمئة. ستنتشر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) متطوعي الأمم المتحدة الشباب، كجزء من برنامجها الجديد الدعاة لقضايا الشباب " Youth Advocates Programme"، في مكاتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة ليكونوا مناصرين وممثلين للشباب من أجل التغيير، والتي تهدف أيضاً إلى إسراع صوت الشباب للأمم المتحدة، وتركز على الشباب والأشخاص ذوي الإعاقات والأقليات.

٤٣. ردًا على ذلك، رحب المنسق التنفيذي ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة بتعليقات الوفود وأيدوا الدعوة لمشاركة متطوعي الأمم المتحدة بدرجة أكبر في معالجة قضايا، مثل: تغير المناخ. وذكر عدد من المجالات التي قام فيها متطوعو الأمم المتحدة ببناء القدرات ووضع قوائم المتطوعين المتخصصين في مجالات معينة. تطلع متطوعو الأمم المتحدة إلى عملهم المستمر مع الحكومات من خلال الصناديق الرأسية، مثل: الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمي؛ لمواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ. كما تابع متطوعو الأمم المتحدة عن كثب مناقشات اتفاقية تغير المناخ، وسعوا إلى التوسع في العمل التطوعي في البلدان التي تتميز ببرامج كبيرة لتخفيف تغير المناخ والتكيف معه. رحب أيضاً بالدعوة إلى زيادة المساهمات في صندوق تبرعات متطوعي الأمم المتحدة الخاص، الذي ساعد البلدان في تطوير هياكل العمل التطوعي والتدريب والحشد. و التمس إرشاداً من المجلس حول كيفية الإبلاغ والمشاركة في المناقشات بشأن أنشطة متطوعي الأمم المتحدة على النحو الأفضل طوال مدة الإطار الاستراتيجي.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### VI. بيان مُقدّم من المدير التنفيذي والبرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها

٤٤. تقدّمت د. نتاليا كانم، بصفتها المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشكر لأعضاء المجلس على دعمهم الشديد لقرار تعيينها في بيان أمام المجلس التنفيذي (متوفر على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان). كما سلّطت الضوء على التحديات والفرص لعام ٢٠١٧، الذي شهد تصاعداً هائلاً للدعم المُقدّم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ضمن جهوده المعنية بحقوق النساء والمراهقات لحماية أجسادهن وحياتهن. وفتت الانتباه إلى توجيه أنشطة الصندوق في جميع أنحاء العالم نحو تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتنظيم الأسرة سواء في سياقات تنمية أو إنسانية. وأشارت إلى القيادة الواعية للصندوق والدعوة إلى تعزيز العائد الديموغرافي، ومكافحة التمييز، والمساعدة في تمرير التشريعات التاريخية، والوصول إلى الذين تخلفوا عن الركب. ويشمل ذلك العمل مع شركاء، مثل: الاتحاد الأفريقي والزعماء الدينيين، بدعم من مواطن قوى الصندوق في جمع الأدلة والتحليل وتقديم الخدمات المُنفذّة للحياة.

٤٥. يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان، في جميع نواحي عمله، إلى توسيع نطاق الخيارات المتاحة للنساء والمراهقات الأشد فقراً؛ لتمكينهن من تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقلال للوصول إلى مجتمعات أكثر توازناً؛ وذلك على النحو الوارد في الأهداف الإنمائية المستدامة. وفي هذا الصدد، أعادت المديرية التنفيذية تسليط الضوء على النتائج التحويلية الثلاثة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١: (أ) إنهاء الطلب غير الملبى بشأن تنظيم الأسرة؛ و(ب) القضاء على وفيات الأمومة التي يمكن الحد منها؛ و(ج) إنهاء العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات. وسوف تستعرض عملية جمع البيانات السكانية وتحليلها أنشطة الصندوق الرامية إلى تحقيق النتائج التحويلية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وكانت الشراكات هي العامل الرئيسي لتحقيق تلك النتائج، بتوجيه من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، خاصة عبر التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سواء في السياقات التنموية أو الإنسانية؛ على النحو الوارد في الفصل المشترك. كما شددت المديرية التنفيذية على ضرورة سعي صندوق الأمم المتحدة للسكان ليكون مبتكراً ويحلّي بالجرأة وأعلى صوتاً وأكثر وضوحاً في جميع جوانب



عمله ومع جميع الشركاء. ويتضمن ذلك صياغة إرشادات واضحة ومرنة للمكاتب القطرية، واكتشاف طرق لتعزيز الأثر الإنمائي من خلال زيادة المنفعة المتبادلة.

٤٦. ولمراقبة أعماله على نحو أفضل، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بمراجعة وتحديث إطار النتائج والموارد المتكاملة للخطة الإستراتيجية، عبر دمج مؤشرات وخطوط أساس وأهداف جديدة لضمان تحقيق قدر أكبر من المساءلة وتحسين عملية صنع القرار. كما كان التقييم جزءاً أساسياً من عملية المساءلة، واستعان الصندوق بالأدلة التقييمية والدروس المستفادة لتوجيه أعماله. ووضعت خطة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان المدرجة في الميزانية التي يجري وضعها كل أربع سنوات النهج الإستراتيجي للمنظمة نحو إجراء التقييم. كما أشارت إلى تقدير الصندوق للعملية الاستشارية التي شهدت وضع الخطة التي يجري استعراضها كل أربع سنوات، بما يضمن أن عملية التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان متجاوبة ومفيدة. والتزم الصندوق بغرس ثقافة التقييم للتعلّم والحصول على نتائج، كما هو مبين في مبادرة الابتكار الخاصة بالصندوق. وارتبطت الجهود في هذا المجال ارتباطاً وثيقاً بتحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية، التي تم تعزيزها من خلال عملية إدارة التغيير واستعراض الموارد الشاملة. وتمت مواصلة كل منهما مع خطة الأمم المتحدة للإصلاح، مع ضمان نشر الموارد البشرية والمالية للصندوق على النحو الأمثل لدعم الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦، وخطة عام ٢٠٣٠. كما أكدت على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قام باستثمارات كبيرة في وجود المكاتب القطرية عبر توسيع نطاق مشاركته في العمل الإنساني وتعزيزها.

٤٧. وختاماً، سلطت المديرية التنفيذية الضوء على خمسة عناصر أساسية ضرورية للنجاح: النزاهة، والمساءلة، والاستخدام الأمثل للموارد، والشعوب، والسلام. كما أشارت، مستشهدة بالتحديات المتعلقة بالموارد، إلى أنه كان من المتوقع أن تصل العائدات لعام ٢٠١٧ إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق؛ وذلك بفضل الجهود المكثفة المعنية بتعبئة الموارد، وكذلك من خلال القطاع الخاص. ونجح الصندوق في الحفاظ على الموارد الأساسية عند مستويات ٢٠١٦، بينما كانت المساهمات المالية المشتركة الجديدة من البلدان التي يشملها البرنامج آخذة في النمو. وأبدى صندوق الأمم المتحدة للسكان استعداده لمواصلة المناقشات مع المجلس حول تلك القضايا المتعلقة بحوارات التمويل الهيكلي في عام ٢٠١٨.

٤٨. ورحب أعضاء المجلس من جميع أنحاء العالم بتعيين د. ناتاليا كانم مديراً تنفيذياً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأعربوا عن تأييدهم الشديد لرؤيتها وقدرتها على النهوض بولاية الصندوق. كما أعربوا عن ملاحظتهم وتقديرهم للخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأنها متوافقة على نحو تام مع برنامج العمل الدولي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وجدول الأعمال لعام ٢٠٣٠ والأهداف الإنمائية المستدامة وعملية الاستعراض التي تجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦. وكذلك التأكيد على أن ولاية الصندوق عنصرًا أساسياً في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. رحبت الوفود بالعملية التشاركية التي امتازت بالشفافية، ووضعت الدول الأعضاء والجهات المعنية بعدها الخطة الإستراتيجية الجديدة، ونتائج المتكاملة المُنفّحة، وإطار الموارد، واستعراض الموارد الشاملة باعتبارها جزءاً من صندوق عملية إدارة التغيير بشكل عام. وكان هناك أيضاً إقرار عام بالعمل المخصص لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان حول العالم المتعلق بالمساهمة في الوصول إلى الخدمات الصحية والجنسية والإنجابية للمجتمعات المُهمّشة والمُستضعفة وصولاً شاملاً خاصة في الأزمات.

٤٩. شجّع أعضاء مجلس صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما وُضِّح في الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ على مواصلة السعي لتحقيق النهج التعاونية كما نُصِّح عليه في الفصل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالإضافة إلى بذل مزيد من الجهد للحد من وفيات الأمومة، وزيادة إمكانية الوصول إلى تنظيم الأسرة والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي. وأكدوا أن القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة شكلا الركيزة الأساسية لولاية الصندوق. وحثوا الصندوق على مواصلة تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقليل الوفيات النفاسية وتشجيع الشباب والمراهقين على الاهتمام بالصحة الإنجابية والجنسية والتخطيط لتنظيم الأسرة، بما في ذلك المجموعات المُستضعفة في الحالات الإنسانية والإنمائية. وأكدت وفود عديدة أن النهج القائم على حقوق الإنسان يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من كل خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية، في الحالات الإنسانية والإنمائية، بحيث يشمل المجتمعات المُهمّشة والمُستضعفة وفقاً لما ينص عليه جدول الأعمال لعام ٢٠٣٠.

٥٠. عبّر أعضاء المجلس عن دعمهم القوي لمواصلة الصندوق باستمرار مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخطة إصلاح الأمين العام، حيث ينبغي تجهيزه في هذا الصدد؛ لكي يساهم في تغيير حضور الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وتوحيد مهام مكتب الدعم الإداري، وزيادة المساءلة والشفافية ضمن عملياتها. كما رحبوا بسعيه لإقامة الشراكات والمبادرات المشتركة، وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة توسعته وزيادةها؛ خاصة ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التصدي للتحديات المختلفة التي تواجهها الخطة الإستراتيجية الجديدة والأهداف الإنمائية المستدامة. وعلاوة على ذلك رَحِّبَت الوفود بجهود الصندوق لتوسيع قاعدة الجهات المانحة والسعي للوصول إلى شركات أكثر ابتكاراً وطرق تمويلها غير التقليدية، بما في ذلك القطاع الخاص وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ لمعالجة حالة عدم التوازن سواء كانت مستمرة بشكل أساسي أو لم تكن مستمرة. وحذرت العديد من الوفود من أن استمرار حالة عدم التوازن يتسبب في إلحاق الضرر بالمنظمة من حيث إمكانية تحقيق نتائج. وحثّت الدول الأعضاء -المعنية بفعل ذلك- على زيادة المساهمات الأساسية، وتقليل تخصيص المساهمات. وطلب آخرون الصندوق بوضع هياكل التمويل الإنمائية التي توضح التكلفة بشكل أفضل في الفترة التي تسبق الحوارات المعنية بالتمويل الهيكلي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨.

٥١. وأكدت مجموعة وفود على أهمية الوجود الشامل للصندوق في البلدان التي تشملها البرامج، خاصةً البلدان التي تحتاج

إلى اهتمام أكبر؛ سواء كانت في أقل البلدان نمواً أو البلدان المتوسطة الدخل أو البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وحث صندوق الأمم المتحدة للسكان لمتابعة النهج المتباينة للبرامج على المستوى القطري، وجعل معونته تُلبي الاحتياجات الخاصة وأولويات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الجزرية الصغيرة النامية؛ وذلك وفقاً لتعريفها في البلدان التي يشملها البرنامج بالإضافة إلى احترام السيطرة الوطنية والقيادة خاصة في الحالات الإنسانية والطوارئ. وكان هناك طلب لصندوق الأمم المتحدة للسكان لإعطاء الأولوية لمساعدة البلدان متوسطة الدخل والبلدان الجزرية الصغيرة النامية في الوقت الحالي على الصعيد الإقليمي، وخاصة أنهم أكثر تأثراً بالتغير المناخي والكوارث الطبيعية. وحث الصندوق لضمان تلقي مكاتبه دون الإقليمية للتمويل والدعم الفني المطلوب لاستكمال ولايته وتعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب وتعزيز التعاون الثلاثي. وناشد البلدان الأقل نمواً للحصول على دعم الصندوق القوي المستمر للتمويل من أجل التطوير، وتعزيز مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للتنمية والسكان وبرنامج عمل اسطنبول خاصة في الكوارث والحالات الإنسانية.

٥٢. وطلبت وفود أخرى الدعم الكامل من صندوق الأمم المتحدة للسكان في دول محددة يشملها البرنامج؛ وذلك لزيادة معدل المواليد وتعزيز القيم العائلية باعتبارها جزءاً من الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة مع احترام النهج الدينية والثقافية الوطنية. وشدد أحد الوفود على معارضته للإجهاض الجبري، وطلب صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتأكد من أن مثل هذه الممارسات ليست جزءاً من الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة التي يناشدها. وكان هناك أيضاً دعوة للصندوق من أجل التصدي لتحديات المجتمعات التي تعاني من ارتفاع نسبة الشيخوخة فيها وانخفاض معدل الخصوبة، ومن أجل تعزيز فكرة التغطية الصحية الشاملة.

٥٣. فيما يتعلق باستعراض الموارد الشاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وعملية إدارة التغيير، دعم أعضاء المجلس الأهداف والمبادئ من خلال تعبيرهم عن تقديرهم للمبادرات التي تتماشى مع خطة الأمم المتحدة للإصلاح؛ لأنها أساسية لتقديم خطة إستراتيجية لعام ٢٠١٨-٢٠٢١. أقرت الكثير من الوفود أن جهود إدارة التغيير رمت إلى تعزيز أعمال المنظمة الإنسانية. ألقى عدد من الدول الأعضاء الضوء على أربعة مجالات رئيسية تستدعي مزيداً من الجهد: (أ) نقل المزيد من الموارد من مقرها الرئيسي إلى ميدان العمل؛ و(ب) تعزيز دورها القيادي في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الحالات الإنسانية؛ و(ج) تقديم الدعم البناء و النزاهة والفعال إلى العمليات الحكومية الدولية؛ و(د) مواصلة جهودها لتطوير كفاءة المنظمة وفعاليتها. وإذ ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز استجابة الصندوق للحالات الإنسانية، التمسّت الوفود توضيحاً بشأن كيفية قيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإدخال التغييرات المقترحة، ومن ضمنها إعادة موازنة مهام العمليات بين نيويورك وجنيف ومدى إسهام ذلك في تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها. كما طلبت الوفود من إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة حوارها مع المجلس بشأن الاستعراض الشامل للموارد وعملية إدارة التغيير، إلى جانب تقديم معلومات محدثة بانتظام وخط زمني واضح للانتقال للمرحلة التالية، بما في ذلك ما يتعلق بالميزانية المُنقحة المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بحيث يتم تقديم المسودة الأولى بحلول مايو ٢٠١٨.

٥٤. فيما يتعلق بإطار النتائج والموارد المتكامل المنقح في الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، رحب أعضاء المجلس بالتعديلات التي تعكس النتائج المتكاملة، وخطوط الأساس والأهداف الجديدة، والبيانات المصنفة. كما دعا الأعضاء إلى مواصلة دعم موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان والقدرات الوطنية لجمع البيانات المتعلقة بالديناميات السكانية وتحليلها وتصنيفها؛ إذ إنها تساعد البرامج القطرية في استخدام البيانات لصنع القرارات المستنيرة بشأن سياسات التطوير والتدخلات. ورحبوا أيضاً بالتزام الصندوق بالاستفادة من الرصد والتقييم، وشجعه على الاستمرار في السعي للابتكار في جمع البيانات وتحليلها، من خلال مبادرة الابتكار التي أطلقت مؤخراً وإنشاء صندوق للابتكارات.

٥٥. ورداً على ذلك، رحبت المديرية التنفيذية بإرشادات المجلس ودعمه. وأبرزت رؤية الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وتحديثاتها لمرتين لاحقتين حتى عام ٢٠٣٠ - التي كانت طموحة حقاً، والتي وضعت بسبب الوضع غير المستقر ومعدلات الوفيات وانتشار الأمراض التي تواجه عدداً كبيراً من النساء والفتيات. مثلت إقامة الشراكات مع جميع الأطراف المعنية عنصرًا أساسياً في الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات بنجاح - استند إلى منصة البيانات والأدلة ودعمه حقوق الإنسان - ولتحقيق النتائج التحويلية الثلاثة التي شكلت الرؤية نحو عام ٢٠٣٠. دونت مجموعة القضايا التي ذكرها أعضاء المجلس، وأكدت على أهمية تقديم النتائج على المستوى القطري، بما في ذلك اللاجئين النازحون من جراء الصراع، وتغير المناخ وديناميات السكان ووضع الشباب. وبالتأكيد مجدداً على التمويل والتحديات السياسية، شددت على أن نجاح الصندوق يرتكز على تحقيق النتائج على المستوى القطري، مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً. كما أشارت أيضاً إلى أن الاستثمارات الجديدة سوف تركز على الأثر على المستوى القطري والاستفادة من تفوق بيانات الصندوق، بالاعتماد على الابتكار والشراكات، بما في ذلك الحالات الإنسانية وظروف اللاجئين؛ لضمان عدم تخلف النساء والفتيات عن الركب. كما أكدت مجدداً على أن عمليات إدارة التغيير المتوقعة تمت مواعيتها لدعم هذه النتائج. كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يأمل في العمل مع المجلس على نحو وثيق في مبادرة الابتكار الخاصة به، بدعم من صندوق الابتكارات، ومن خلال الشراكات المبتكرة، التي تعد مقومات أساسية للنجاح.

٥٦. ذكر نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) أنه في حين أن عملية إدارة التغيير ما زالت تتكشف، سيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مزيداً من التحديثات لأعضاء المجلس، بما في ذلك وثيقة حول الآثار المالية المترتبة على التغييرات المقترحة. وكررت التأكيد على اتساق مراجعة الموارد الشاملة وعملية إدارة التغيير مع جدول أعمال الأمين العام للإصلاح.

٥٧. ذكر مدير قسم البرامج لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه مع إقرار الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، قام الصندوق بزيادة الموارد للبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والمناطق الفرعية لجزر المحيط الهادي، مع التأكيد على التزام الصندوق نحو الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً لبناء القدرات على العمل الإنساني.

#### البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها

٥٨. قدم نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) نظرة عامة حول البرامج القطرية الستة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، ومصر، وغانا، والأردن، وموريتانيا، بالإضافة إلى البرنامج القطري المشترك للجبل الأخضر. ثم قدم المديرين الإقليميين لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية وغرب ووسط أفريقيا البرامج القطرية من منظورهم الإقليمي.

٥٩. أعربت وفود البلدان المستفيدة من البرنامج القطري عن مساندتها القوية للمساعدات التي يقدمها الصندوق، وأكدت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وضع البرامج القطرية بالتعاون مع الحكومات المعنية، والتي تدعم بالكامل أنشطة الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة في الدول المعنية. وأكدت أن برامج التعاون تتفق تمامًا مع الأولويات الوطنية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص بالبلدان المعنية، وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة الوطنية. ركزت الوفود بوجه خاص على الكيفية التي تواجه بها البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان التحديات الإنمائية الوطنية، ومنها التغيرات التي تطرأ في بعض القضايا، مثل: تغير المناخ، والهجرة، واللاجئين، والنزوح الداخلي، والعائد الديموغرافي.

٦٠. استعرض واعتمد المجلس التنفيذي، بموجب قراره رقم ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى (DP / FPA / CPD / CAF / 8)، جيبوتي (DP / FPA / CPD / DJI / 5)، ومصر (DP / FPA / CPD / EGY / 10)، وغانا (DP / FPA / CPD / GHA / 7) والأردن (DP / FPA / CPD / MRT / 8) وموريتانيا (DP / FPA / CPD / BWA / 6)، والبرنامج القطري المشترك للجبل الأخضر (DP / FPA / OPS-ICEF / CCPD / 2018 / CPV). (/ 1).

## VII. التقييم

٦١. قدم مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان خطة التقييم المدرجة في الميزانية التي تجري كل أربع سنوات، للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢١ (DP/FPA/2018/1) والتقييم التكويني للمبادرة الابتكارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2018/CRP.1)، وتلا ذلك رد الإدارة على تقييم مبادرة صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2018/CRP.2)، والذي يمثلته نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (بالإدارة).

٦٢. رحبت مجموعة مكونة من ١٩ عضوًا من أعضاء المجلس بالتقييم التكويني التابع للمبادرة الابتكارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأوصت بتمويل المبادرة بحيث يتم تنفيذ توصياتها بسرعة. كما رحبت المجموعة بخطة التقييم المدرجة في الميزانية التي تجري كل أربع سنوات، وشكرت مكتب التقييم على العملية التشاركية التي أجروها لإعداد المبادرة. ورحبت كذلك بالتقييم المؤسسي المزمع إجراؤه في مجالات النتائج الأربعة للخطة الإستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بالإضافة إلى التقييمات المزمع إجراؤها حول الكفاءة المؤسسية وتركيزها المستمر على العمل الإنساني.

٦٣. شددت المجموعة على أهمية النهج التعاونية في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة، ورحبت بالهدف المتمثل في تحقيق أقصى قدر من التنسيق وتعزيز الأنشطة المشتركة مع وحدات الرقابة التابعة لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأعربت المجموعة عن تطلعها لمساهمة الصندوق في تحقيق اتساق عمل الأمم المتحدة، وهذا يتضمن إجراء ثلاثة تقييمات مشتركة مع صندوق الأمم المتحدة وبرامجها، وتقييمين على نطاق المنظومة مشار إليهما في الخطة. وشجعت المجموعة صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن ينظر في الكيفية التي سيجري بها التقييمات المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة.

٦٤. طلبت المجموعة بعض المعلومات، بهذا الشأن، حول الخطط المزمعة لإنشاء حافظة للتقييم المشترك على الصعيد القطري؛ نظرًا للحاجة إلى زيادة الاتساق، وفي ضوء المستوى المتواضع لبعض الحافظات القطرية التي ترعاها الأمم المتحدة. كما طلبت توضيحًا حول خطط مكتب التقييم للمشاركة في مهام التقييم المزمعة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وذلك لتقييم القسم المشترك للخطط الإستراتيجية في مجالات التعاون المشترك الخمسة، واقترحت إجراء المنظمات الأربع تقييمًا مشتركًا، وبالتحديد في خطط العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت المجموعة مكتب التقييم على دعم آلية التقييم المستقلة على نطاق المنظومة التي اقترحتها الأمين العام، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب الشاملة لخطط العمل على نطاق المنظومة.

٦٥. أشادت الوفود بنجاح إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الحفاظ على الميزانية المخصصة لتنفيذ مهام التقييم، رغم القيود المالية الكبيرة، وشجع البعض المنظمة على مواصلة جهودها الرامية إلى زيادة الميزانية المخصصة للتقييم لبلوغ نسبة الـ ٣ بالمائة المتفق عليها. وطلبت المزيد من المعلومات حول مدى مساهمة سياسة استرداد التكاليف المنسقة في عمليات التقييم، وكيفية تأمين التسويات لموارد كافية لإجراء المزيد من التقييمات في المستقبل. كما أعربت عن قلقها لأن زيادة عدد عمليات تقييم البرامج القطرية المزمعة على مدار السنوات الأربع قد تهدد جودة عمليات التقييم، حيث اعتبرت موارد هذه التقييمات "إرشادية"، وهذا قد يتطلب بذل بعض الجهود لتعبئة الموارد. وقد طلبت المجموعة التفاصيل حول الجهود التي يبذلها مكتب

التقييم والإدارة لضمان توفير موارد كافية لإجراء تقييمات لامركزية، وضمان اتباع الخطوات اللازمة لوضع نظام ما للترتيب الأولويات بمجرد توافر التمويل.

٦٦. تساءل أحد الوفود عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وضع إستراتيجية لمعالجة قلة موارد البرنامج في ضوء تخفيض تمويل البرامج القطرية. وقد طلب وفد آخر توضيح سبب تخفيض التمويل في حين أن الصندوق كان قادرًا على تجاوز أزمة تخفيض التمويل باللجوء إلى موارد أخرى، منها زيادة المساهمات الرئيسية التي تقدمها بعض الدول الأعضاء في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

٦٧. ردًا على ذلك، شدد مدير قسم البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن الصندوق يعمل على بناء القدرة على التقييم وضمان تنفيذ جميع التقييمات اللامركزية والمؤسسية تنفيذًا كاملاً وفي الموعد المحدد. وقد تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاونًا وثيقًا مع المكاتب القطرية لدعمها في التخطيط لعمليات التقييم وإجرائها. وفيما يتعلق بمسألة نسبة الـ ٣ بالمائة، أشار إلى العوامل التي أعاققت قدرة الصندوق على تحقيق هذا الهدف، وهذا يشمل: (أ) الانخفاض الهائل في الموارد الأساسية، الذي يمكن تعويضه بالاتفاق مع الدول الأعضاء على تخصيص نسبة مئوية من التمويل غير الأساسي للتقييم؛ و(ب) تقديم تقارير حول موارد التقييم، التي من المتوقع أن تتحسن بحلول نهاية عام ٢٠١٨، وذلك بفضل إدخال نظام البرمجة العالمي؛ و(ج) مبالغ التمويل الضخمة التي تعطي الأولوية للأنشطة الإنسانية. ولمعالجة هذه المسألة، سعى الصندوق إلى إجراء عمليات تقييم ذات أثر رجعي ضئيل وأكثر واقعية، بالإضافة إلى بناء قدرة موظفي المكاتب القطرية والإقليمية على التقييم.

٦٨. شدد مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن الصندوق ملتزم بتحقيق الاتساق الذي تنشده الأمم المتحدة في مهام التقييم. وقد أجرى مكتب التقييم حوارات منتظمة مع مكاتب التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حول إجراء تقييمات مشتركة للبرامج القطرية وتقييم مشترك للفصل المشترك في الخطط الإستراتيجية. كما يأمل الصندوق، بعد إجراء تقييم لمساهمته في تحقيق اتساق عمل الأمم المتحدة، في توسيع نطاق هذا التقييم ليشمل المنظمات الثلاث الأخرى. وأكد المدير أن صندوق الأمم المتحدة للسكان شارك مشاركة فعالة مع مجموعة التقييم التابعة للأمم المتحدة بهدف تحديد أفضل السبل لدعم وحدة التقييم المستقلة على نطاق المنظومة التي اقترحها الأمين العام. وأشار إلى مشاركة الصندوق مشاركة فعالة في أربعة مجالات رامية إلى تحقيق اتساق عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتقييم وهي: (أ) التقييمات المشتركة؛ و(ب) التقييمات على نطاق المنظومة؛ و(ج) تعزيز الاتساق في مهام التقييم؛ و(د) بناء القدرة على التقييم داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وستضمن جهود الصندوق الرامية إلى بناء القدرة على التقييم في المكاتب القطرية والمستويات اللامركزية تحسين جودة عمليات التقييم العديدة المزمعة خلال فترة الخطة الإستراتيجية.

٦٩. شددت نائبة المديرية التنفيذية (بالإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان على التزام الصندوق بضمان ضخ التمويل اللازم لتنفيذ مهام التقييم، وركزت على الزيادة المطردة في الموارد المقدمة لمهام التقييم في عام ٢٠١٧. وأعرب صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أمله في أن يستمر اتجاه زيادة الموارد الأساسية، ومن ثم ضمان ضخ التمويل اللازم لإجراء التقييم. كما أكدت على أهمية أن يغطي التمويل المخصص للموارد الأساسية جميع عمليات التقييم، دون أن يشكل عبئًا على بنود أخرى من التمويل الأساسي، بحيث تتحقق الاستفادة القصوى من جميع أنواع التمويل.

٧٠. اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢/٢٠١٨ بشأن خطة صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بالتقييم المدرجة في الميزانية التي تجري كل أربع سنوات، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

### VIII. بيان مقدم من المديرية التنفيذية

٧١. عرضت نائبة المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في بيانها، آخر المستجدات في تنفيذ الخطة الإستراتيجية الخاصة بالمنظمة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وسلطت الضوء على مجالات التركيز الرئيسية لعام ٢٠١٨. هذا، وقد أوضحت أن عام ٢٠١٧ كان عامًا مليئًا بالإنجازات بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وما يميزه هو توفير التمويل الضخم وزيادة طلب الخدمات. كما شددت على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لم يطلب أو يتلقَ أي نوع من المنح أو التمويل الأساسي، لكنه يعمل فقط على تحسين جودة الخدمات التي يقدمها. وركزت المنظمة على التنفيذ بالاشتراك مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء من القطاعين العام والخاص. وعملت المنظمة كذلك على تنفيذ مشروعات لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة، ودعم قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ومعالجة الشواغل الإنسانية والسلامية والأمنية. وقد انصب تركيز الخطة الإستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، على ثلاثة أهداف مشتركة: الكفاءة، والفعالية، والوصول إلى مصادر تمويل جديدة. وذكرت نائبة المديرية التنفيذية أن أغلب عمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد جرت في بيئات هشة، وكان الهدف منها هو العمل على إعادة الخدمات الرئيسية والبنية التحتية.

٧٢. أكدت المديرية التنفيذية مجددًا على التزام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بجدول أعمال الأمين العام للإصلاح، الذي يركز على العمل الميداني وتحقيق منظومة الأمم المتحدة التي تتسم باللامركزية. وقد استمرت جهود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتطوير نموذجها؛ لضمان إحداث تأثير أكبر على المستوى القطري. وتماشياً مع رؤية الأمين العام، عدل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٧ هيكله الإداري الداخلي، وذلك بفصل السياسة عن مهام الرقابة وعن

العمليات. كما أيدت المنظمة العمل على تواجدها مُستقٍ محايِدٍ مُقيِمٍ يعزِزُ الوكالات غير المقيمة، مثل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عندما تتمتع بميزة نسبية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين القدرات المشتركة وتحديد مجالات التعاون المشترك، وكان على استعداد لتقديم خدماته إلى شركاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما في مجالات مثل المشتريات. وقد تناول مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التحديات المؤسسية، إذ أطلق إستراتيجية التكافؤ بين الجنسين الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل بحلول عام ٢٠٢٠، وتحقيق الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي على نطاق منظومة الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٢٦، وزيادة عدد النساء في المناصب الإدارية العليا.

٧٣. رحب أعضاء المجلس بتقديم آخر المستجدات بشأن تنفيذ الخطة الإستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي حددت وضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ككيان يستجيب للطلبات وذاتي التمويل داخل منظومة الأمم المتحدة، كما أشاد الأعضاء بالخطوات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإيجاد صلة مع خطة الأمين العام للإصلاح؛ لتعزيز الكفاءة والجودة. ولضمان تنفيذ جدول الأعمال لعام ٢٠٣٠، رحب الأعضاء أيضاً بإدماج الأهداف ذات الصلة في الخطة الجديدة، فضلاً عن الأهداف المؤسسية الثلاثة وهي: الكفاءة، والفعالية، والوصول إلى مصادر تمويل جديدة. وبعد أن لاحظ الأعضاء تقرير مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٦ غير المشفوع بتحفظات، أثنوا على الإنجازات التي حققتها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في السوق المحلية في وقت قصير، وأشادوا بكونه المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي حصلت على معيار ذهبي لقياسها بعمليات الشراء المستدامة. ولاحظ الأعضاء التحسينات في الإدارة والأنشطة التنفيذية؛ لذا حثوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة كاملة. كما رحب أعضاء المجلس بأن تستخدم المبادرة الموارد الفائضة لتوفير التمويل الأولي، والتمس الأعضاء مزيداً من التفاصيل في دورات المجلس المقبلة.

٧٤. من ناحية أخرى، أكدت الوفود أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أدى دوراً مميزاً في منظومة الأمم المتحدة لضمان تنفيذ خطة التنمية على الصعيد القطري، كما ساعد مركزه المثالي منظمات الأمم المتحدة في تحقيق النتائج الجماعية التي تمثل ركيزة أساسية لإصلاح الأمم المتحدة. وشددت الوفود على أهمية تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ عمليات الشراء والبنية التحتية. كما رحبت بالجهود المبذولة لدعم الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية وفقاً لاستعراض ٢٠١٦ الذي يجري كل أربع سنوات، وتطلعت إلى أن يواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مساعيها؛ لإقامة الشراكات خارج منظومة الأمم المتحدة واستحداثها. وأعلنت الوفود عن سرورها إزاء وضع إستراتيجية التكافؤ بين الجنسين التي تتضمن الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي على صعيد منظومة الأمم المتحدة، واعتزاز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتوسيع نطاق السياسة بحيث تشمل جميع مجالات ومستويات عملياتها، في حين أكدت أيضاً على ضرورة إشراك ذوي الإعاقة في محاولة للتصدي لعدم المساواة.

٧٥. رحبت مجموعة من الوفود بالتوسع المتواصل لحافطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لبيتضمن الأنشطة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها افتتاح مركز الابتكار التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في منطقة البحر الكاريبي مما شجع، وفقاً لملاحظاتهم، على المزيد من التعاون فيما بين الوكالات من خلال حافظات الابتكارات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولم يقتصر تشجيع المجموعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تطوير سياسته المستدامة وتحديد أولوية المشاريع والبرامج التي تساهم في تلك الاستدامة، وفقاً لتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، بل شجعت كذلك على مواصلة جميع أعماله لتحقيق الاستدامة. ولا تزال الاستدامة التي تعد إحدى السبل الأساسية للحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقر تشكل فجوة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. لذا دعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مكتب خدمات المشاريع ليساعد البلدان النامية على تحسين قدراتها بهدف تحقيق التنمية المستدامة بوجه عام.

٧٦. رداً على ذلك، رحبت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالدعم القوي الذي تقدمه الوفود؛ تقديرًا لدور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المميز في منظومة الأمم المتحدة، ومساهمته كإحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. وقد أبدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استعداده لدعم جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة كما هو موضح في الخطة الإستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، سواء من خلال الإدارة أو المشتريات أو البنية التحتية الأساسية. إن تركيز المنظمة على الكفاءة والفعالية والوصول إلى مصادر التمويل الجديدة أفضل النهج التي تبنتها لضمان قيمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوجه عام بالنسبة للشركاء. أيد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطة الأمين العام للإصلاح تأييداً تاماً في المجالات التي تحظى فيها الخطة بميزة نسبية، وقد اشتملت على هدف المنسق المحايِد المقيم على الصعيد القطري الذي سيتطلب مساعدة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، حتى دون تواجده في قطر. كما التزم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بنظم الابتكارات وتمويلها، ودعم المشاريع التي ضمت الشباب. وستواصل المنظمة تقييم مدى تأثير فرص العمل التابعة لها على الشباب والنساء. منح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الأولوية القصوى للأمن، ولا سيما في أثناء تواجده في الحالات الطارئة. كما حظي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعلاقة عمل قوية مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وتناول توصياته بفعالية.

## الجزء المشترك

### IX. توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٧٧. قدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية حول تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٦ (DP/2018/7 والمرفات). وقدمت نائبة المديرية التنفيذية (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير المديرية التنفيذية الذي يضم مايلي: متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2018/2 والمرفات). قدم المستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٦ (DP/OPS/2018/1). أدلى مديرو المراجعة الخارجية للحسابات في مجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة تعليقاتهم بشأن التقارير الثلاثة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من منظور مجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة.

٧٨. رحب أعضاء المجلس باستعراضات مجلس مراجعي الحسابات الدقيقة، وأشادوا بالجهود التي بذلتها المنظمات لتقديم تقارير مراجعة الحسابات غير المشفوعة بتحفظات في نهاية عام ٢٠١٦. وقد شددوا على أهمية تقارير مجلس مراجعي الحسابات في تلبية احتياجات المجلس التنفيذي من الضمانات بوصفه خط الدفاع الثالث في نظام الرقابة القوي. كان لتنفيذ التوصيات السابقة أهمية بالغة في إقامة علاقات قائمة على الثقة بين المنظمات والمجلس التنفيذي، وتحقيق الكفاءة التشغيلية وفعاليتها والضمان الانتمائي. وقد حثوا أعضاء المجلس على زيادة التركيز على تدابير الضمان النوعية والوقائية، وإذكاء الوعي الأخلاقي للمبلغين عن المخالفات وحمايتهم.

#### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٩. رحبت مجموعة من الوفود بالتقييم الإيجابي لمجلس مراجعي الحسابات عن الوضع المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي تشهد أصوله نموًا متزايدًا مقارنة بزيادة الديون وإجمالي الإيرادات. فقد أقرروا بالتقدم المحرز في المجالات السبعة ذات الأولوية لديهم، وذكروا أيضًا المجالات المختلفة التي تمت مواءمتها مع خطة عمل المجلس التنفيذي. كما رددت المجموعة مطالبة مجلس مراجعي الحسابات بإحراز مزيد من التقدم في جميع المجالات، ومنها مجالي الإدارة المالية وإدارة شؤون المشاريع، وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تناول التوصيات التي لم يتم تنفيذها حتى الآن، ولا سيما تلك التوصيات المتكررة. ورحبت أيضًا المجموعة بالإجراءات التي تتخذ بهدف تنويع مصادر التمويل، وهو الموضوع الذي يمثل شاغلًا مستمرًا، وأكدت مجددًا على أهمية مصادر التمويل المرنة التي تحتل مركزًا هامًا بين مصادر التمويل. وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تسليط الضوء على أربعة مجالات للتحسين: (أ) التركيز على خطة الإدارة بشأن استرداد التكاليف وإستراتيجية استردادها؛ و(ب) إرسال استجابة إدارية دقيقة تناقش تعليقات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة حول الغش، بما في ذلك الدعوة لوضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الغش، والتي يجب تضمينها في خطة العمل بغية الانخراط مع المجلس التنفيذي؛ و(ج) إدماج التقارير التراكمية عن حالات استرجاع الخسائر الناجمة عن الغش، وإدارة المشروعات والبرامج، في إستراتيجية مكافحة الغش التي تعكس النهج المنسق للتحويلات النقدية، و(د) تقديم آخر المستجدات عن التقدم المحرز في مجال الموارد البشرية، وخاصة ما يتعلق بالإستراتيجية البشرية.

٨٠. وعلاوة على ذلك، رحبت مجموعة أخرى بتقارير مراجعة حسابات المنظمة غير المشفوعة بالتحفظات والمتواصلة على مدار ١٢ عامًا، فضلًا عن تصنيفها ضمن أعلى فئة على مؤشر شفافية المعونة لحملة انشر ما تمول " Publish What You Fund". ورغبةً منها في تسليط الضوء على التوصيات الموجهة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعنية بإدارة المخاطر للشركاء المنفذين، ولا سيما المخاطر ذات الصلة بقضايا الامتثال الخاصة بالقواعد التشغيلية/ والإجراءات والمشتريات، حثت مجموعة من أعضاء المجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما يلي: (أ) السعي إلى تحقيق الامتثال الكامل للإجراءات القائمة في مجال تقييم الشركاء المنفذين شديدي الخطورة، بما في ذلك وضع إطار زمني واضح نحو الامتثال الكامل؛ و(ب) إيلاء اهتمام أكبر للاستنتاجات والتوصيات المتكررة ذات الصلة بالامتثال للإجراءات والقواعد التشغيلية القائمة؛ و(ج) مراجعة بيانات الموردين وتحديثها بانتظام؛ لتجنب الازدواجية والغش المحتمل.

#### صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨١. رحبت مجموعة من أعضاء المجلس بإقرار مجلس مراجعي الحسابات بالسلامة المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ورغم التقدم المحرز الذي أقرته المجموعة فيما يتعلق بإدخال نظام البرمجة العالمي لإدارة خطط العمل ونظام المعلومات الإستراتيجية، النظم التي ساعدت في تحسين رصد المخاطر والنتائج، شددت على ضرورة تطوير النظم الجديدة على الصعيد القطري. كما شجعت المجموعة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الإسراع في وتيرة تنفيذ التوصيات التي لم تُنفذ بعد. ونظرًا لانخفاض الإيرادات في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦، رحبت المجموعة أيضًا بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان الرامية لتوسيع قاعدته من المانحين، وشجعت على تأمين مصادر التمويل التي دعمت تنفيذ خطته الإستراتيجية. تسلط المجموعة الضوء على أربعة مجالات تستدعي التحسين؛ داعيةً صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ما يلي: (أ) تعزيز تنفيذ العمليات الإدارية؛ و(ب) تحسين النيات

التقييم وترتيبات الرقابة المتعلقة بالشركاء المُنفذين في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية؛ و(ج) مواصلة إدخال التحسينات على البرنامج وإدارة الموارد البشرية والعقود؛ و(د) تعزيز عمليات الشراء وتأسيس آلية سلسلة إمداد قوية.

٨٢. وشددت مجموعة أخرى من الوفود على أهمية الامتثال للنظام الداخلي الحالي الذي يتضمن كل ما يتعلق بالنهج المنسق للتحويلات النقدية، وتعزيز قدرات الموظفين لإجراء تقييمات المخاطر وتنفيذ خطط الضمان الخاصة بالشركاء المُنفذين. أقرت المجموعة بالتحسينات الشاملة التي أُدخلت على نطاق خطوط الدفاع الثلاثة، كما هو موضح في عدد توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي انخفضت في الفترة بين ٢٠١٤ و٢٠١٨، وأشادت بتطلع الصندوق لتناول معظم التوصيات غير المنفذة بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨. كما رحبت بالتقدم الملحوظ في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٦، التي تم الانتهاء من تنفيذ نصفها.

#### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٨٣. رحبت مجموعة من الوفود بإنجاز الكثير من العمليات وأقرت أن تنفيذ النظام الجديد لإدارة موارد المؤسسة، من خلال مكتب واحد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أتاح الفرصة أمام المكتب لتعزيز إدارة المخاطر والرقابة.

٨٤. ردًا على ذلك، أقر مدير المراجعة الخارجية للحسابات في مجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة بجهود المنظمات الثلاث في الاستجابة للشواغل الرئيسية التي طرحها مجلس مراجعي الحسابات، على الصعيد القطري بالأخص. وعلاوة على ذلك، دعا مدير المراجعة الخارجية الإدارة إلى دراسة الأسباب الكامنة وراء أوجه القصور والضعف التي وضعتها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، بتوجيه من المجلس التنفيذي. وأعربوا عن سرورهم لاعتلاء ممثلي مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة المنصة للمرة الأولى، وقدرتهم على تقديم بيانات افتتاحية، وتطلعوا إلى مواصلة هذه الممارسات في المستقبل.

٨٥. أكدت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجددًا على أهمية آلية التصديق وفائدتها؛ إذ بموجبها يتعين على الممثلين المقيمين التوقيع السنوي على وثيقة رسمية تنص على أن مكتب البلد لديه ضوابط داخلية وسياسات لمكافحة الغش. كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتخذ الخطوات اللازمة للنظر في التوصيات المتكررة باعتبارها جزءًا من نموذج العمل المنقح وآليات الرقابة الداخلية. وتشديدًا على أهمية الموارد الأساسية واعتراقًا بضرورة وضع إستراتيجية لاسترداد التكاليف الإدارية، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضع نهج منسق لاسترداد التكاليف. كما يُعد تحديد استخدامات الموارد الأساسية وفائدتها حسب الأولوية أحد المحاور التي يركز عليها هذا النهج المنسق. وقد شددت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن الموارد الأساسية ساعدت المنظمات على التخطيط للموارد التي يمكن التنبؤ بها والالتزام لمهمة المراجعة وغيرها من مهام الرقابة المستقلة. وإذ تذكر مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود البرنامج في تشكيل فريق عمل متعدد الوظائف يضطلع باسترداد الأموال الضائعة بسبب الغش وفقًا لإستراتيجية مكافحة الغش، وتشير إلى أن المنظمة استردت ٢,٢٣ مليون دولار من إجمالي الخسائر المقدرة التي تبلغ حوالي ٣,٥ مليون دولار (من إجمالي السنوي المخصص للبرمجة وقيمه ٤,٥ مليار دولار) في عام ٢٠١٦. سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونه مع الصناديق والبرامج الأخرى بشأن النهج المنسق للتحويلات النقدية كجزء من التزامه بإصلاح الأمم المتحدة. شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية تعيين مدير جديد لمكتب الموارد البشرية، وبذلك لن يستكمل البرنامج "الإستراتيجية البشرية" للمكتب إلى أن يتولى المدير الجديد منصبه. وإيمانًا بضرورة تجنب الغش وحماية المبلغين عن المخالفات، أوضحت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يتعين على الموظفين تلقي تدريب إجباري لمكافحة الغش في إطار سياسة حماية المبلغين عن المخالفات التي تتبعها المنظمة. التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز السياسة والممارسة، وشارك مشاركة فعالية في الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة عن سياسات حماية المبلغين عن المخالفات على مستوى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزمًا بالشفافية، ومحافظًا على مرتبته العليا على مؤشر شفافية المعونة لحملة انشر ما تمول "Publish What You Fund". ولطالما بحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفعالية عن سبل مجابهة التحدي المتمثل في اعتماد التقرير الموحد للإنجاز، وحث لجنة استعراض الموردين لمعالجة القضايا المتعلقة بأوجه الضعف الواردة في بيانات الموردين والمشتريات.

٨٦. وأعدت نائبة المدير التنفيذية (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان تأكيدها على التزام الصندوق بمعالجة القضايا محل الاهتمام التي طرحها مجلس مراجعي الحسابات والإسراع في حلها، وبالأخص القضايا المتعلقة بالتحديات النظامية والمتكررة. كما عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحديد المجالات التي تكتنفها المشكلات والتركيز على منع تلك المشكلات قبل وقوعها، وذلك بجملة سُبل منها إذكاء الوعي. ولم يقتصر ذلك على اعتماد سياسات جديدة، بل تتضمن الجهود المبذولة لتيسير عملية إذكاء الوعي من خلال مقاطع الفيديو والبيانات التي تُصدرها الإدارة العليا والممارسون. وقد لاحظت أيضًا نائبة المدير التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٧ تمكن من حشد موارد إضافية بعدة سُبل، من ضمنها زيادة عدد المانحين الذين يأمل الإبقاء عليهم. سيُحدِث صندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس الوضع المحاسبي والمالي قبل الدورة السنوية لعام ٢٠١٨.

٨٧. أكد المستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المكتب سيُعلم المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز في أعماله بشأن إدخال نظام إدارة موارد المؤسسة باعتباره محورًا رئيسيًا لتنفيذ خطة المكتب الإستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛ بهدف الوصول إلى حلول ابتكارية ومتكاملة وتعزيز الرصد الآني وإعداد التقارير كجزء من الرقابة.

٨٨. واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٣/٢٠١٨ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التي تناقش تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦.